ثلاثية الشك
(١)
الشك في المحمول، أو: الشك في محمول المُعْتَمَد

علي أحمد الديري

النقد نشاط فكري يتخذ من محمولات الثقافة موضوعاً لشكه. هناك مجموعة من القضايا المركبة من موضوع ومحمول، تسمى في أبواب الجدل من كتب المنطق (المشهورات)، لأن الجماعة تؤمن بها وتسلم بها، فتشتهر بها فتصير ثقافتها. توجد هذه المشهورات في الثقافة، أو لنقل : تُوجِد هذه المشهوراتُ الثقافةَ فتكون هناك جِماعة، فلا ثقافة بلا مشهورات تُوحِّد قيم الجماعة ورؤاهم وأحكامهم وسلوكهم، حتى إننا يمكن أن نقول: الثقافة هي مشهورات الجماعة التي تشكل مُعتمدها. تصوغ هذه المشهورات / الثقافةُ أقوالَ الجماعة ونصوصَها وحِجاجَها وأدبَها وتدينَها وسياستَها وحياتَها. ولأن هذه المشهورات تُشكل مُعتمدَ الجماعة، فإنها تهيمن على جميع الأفراد وتتحول إلى سلطة وقوة تفرض نمطاً من الممارسة الجماعية.

الثقافة، في كل لحظة تاريخية، تستند إلى موضوعات العقل والإنسان والله والأدب والتاريخ واللغة والطبيعة والدين والمرأة والرجل، محمولات تأتي في صيغة أحكام أو صفات أو تعريفات، فتقول مثلاً: " نحن لا نجادل في أن الفطرة أعدت المرأة للاشتغال بالأعمال المنزلية وتربية الأولاد" (قاسم أمين) و " الإنسان ذئب لأخيه الإنسان " (هوبس) و " المشاعر الأخلاقية عند الزنوج ضعيفة للغاية أو هي معدومة إن شئنا الدقة " (هيجل).

في هذه الأقوال المرأة موضوع، ومحموله معدةٌ للاشتغال بالأعمال المنزلية، والإنسان موضوع ومحموله ذئب، والزنجي موضوع ومحموله ضعف مشاعره الأخلاقية.

لكل محمول من هذه المحمولات سياقه الثقافي التاريخي، الذي يسمح له أن تعتمده الثقافة قولاً من أقوالها الشائعة المقبولة، وتستعين الثقافة بحججها وأدلتها ونصوصها لتثبيت هذه المحمولات. وبهذا التثبيت تكتسب الموضوعات وجودها، فالمرأة موجودة في الثقافة وفي عقول الجماعة الثقافية، بوصفها معدةً للاشتغال بالأعمال المنزلية، والإنسان موجود بوصفه ذئباً، والزنجي موجود بوصفه صاحب مشاعر أخلاقية ضعيفة، هكذا يمكننا أن نتحدث عن الوجود بما هو محمول، أي بما هو مسند في ثقافة ما لموضوع، فالموضوع يتحدد على وفق المحمول. ولأن هذا التحديد ثقافي وتاريخي وغير ثابت أو فطري أو طبيعي، فإننا لا يمكننا أن نمارس النقد في ثقافتنا نشاطا فكريا إلا بالشك في المحمولات التي تعمل الثقافة على تحويلها ثوابت لموضوعاتها. والشك في المحمولات هو شك في أقوالنا، لأن المحمولات هي ما نقوله عن هذه الموضوعات، ماذا نقول عن المرأة؟ ماذا نقول عن الآخر؟ ماذا نقول عن الشك؟ ماذا نقول عن التاريخ؟ ماذا نقول عن الأدب؟ ما نقوله من محمولات هو ما يشكل مفاهيمنا لهذه الموضوعات.

النقد، بما هو شك في المحمول، حركة تجديد وتحويل وتغيير، فالنقد تحريك الموضوع بتغيير المحمول، إلا أن الثقافة، في لحظة اهتزازها، تحمل على هذه الحركة بمحمولات التخريب والهدم والعدم والعبث والتهديد، فتصير حركةُ النقد حركة شك مشبوهة ومُرجَّسة، ذلك لأن حركة النقد هي شك في المحمول الواحد، ومقاومة ضد استبداد المحمول الواحد الجامع المانع، فالنقد يُكوثر محمولات الموضوع بتفكيك سلطة هذا الواحد المستبد، والمستبد لا يقبل أن تتعدد الأشياء بتعدد محمولاتها.

حوارات سقراط وارتعاشاته كانت تقوم بهذه الوظيفة النقدية، التي تستعين بالشك لتتفحص محمولات الثقافة اليونانية، التي تسندها لموضوعات الفضيلة والنفس والخلود والعدل.

والحمل، كي يُنتج قضية جديدة أو موضوعاً جديداً أو فكراً جديداً أو وجوداً جديداً، لا بد له أن يكون أصيلاً بسَبقه، ومرِناً بقبوله للتعدد، وطلقاً بحرية انفكاكه من سلطات تقييد اللعب الحر أو ما يسميه نيتشه (المعرفة المرحة).

من هنا، فالنقد توسيع إمكان الحمل، ذلك لأن النقد تحريض على حمل جديد، والنقد ضد موانع الحمل، والنقد حمل ضد الشرعية المُسلَّم بها، والنقد ضد طمأنينة المحمول، وضد استقراره في الموضوع. النقد شك في الحمل.

> بعكس الأكثرية الساحقة من الولادات البشرية في بلدان العالم الثالث ، ومنها بلداننا العربية ، التي تحصل في شكل طبيعي على وجه العموم ، لا تولد الأنظمة الديمقراطية . إذا ما أتيح لها أن تولد . إلاَّ في شكل عملية قيصرية شديدة الإيلام .

العـــــراق
الثمـــن الباهـــظ للحريـــة

كريم مروة

فالاستبداد، بكل صيغه، ولاسيما بالصيغة التي كان عليها نظام صدام حسين البعثي، يخلق، لكي يطيل أمد بقائه في السلطة، الشروط السياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية في المجتمع وفي مؤسساته، وفي الدولة وفي مؤسساتها، الشروط التي تعطيه "شرعيته" وتصبح إزالته، بفعل هذه الشروط، مهمة صعبة وشاقة ومكلفة. وهذا بالضبط ما يجعل العراق، يقدم أكثر من سواه من البلدان التي يسود فيها الاستبداد، المثل الساطع على الكلفة الباهظة للتغيير في اتجاه الديمقراطية.

وإذ نشير، هنا، إلى احتمال حصول تغيير يؤدي إلى ولادة نظام ديمقراطي في بلداننا، فإننا، بالتأكيد، نحمل ضمائرنا ما لا طاقة لها على حمله. فالأحداث التي توالت منذ قديم الزمان، والتي لا تزال تتوالى في الأزمنة الحديثة على وجه الخصوص، لم تنبئنا بعد، وفي شكل حقيقي، بولادة مثل هذه الأنظمة الديمقراطية. والبحث عن أسباب هذه الإعاقة، كظاهرة في بلداننا العربية وفي بلدان العالم الثالث عموماً، نحتاج إلى أكثر من مجرد توجيه التهمة عن وجودها واستقرارها إلى الإمبريالية في أشكالها القديمة والجديدة، وإلى أكثر من مجرد توجيه التهمة إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي وُلدت دول الاستقلال الحديث في شروطه. ذلك أن ثمة جملة من الأسباب الأخرى التي اسهمت في ولادة هذه الظاهرة، تضاف إلى هذين السببين اللذين أشرنا إليهما. وهي أسباب لا بد من بذل الجهد الضروري لمعرفتها وتحديدها، لكي نأخذها في الاعتبار خلال بحثنا عن أفق للتغيير، وخلال نضالنا من أجل توفير الشروط لتحقيق هذا التغيير، الذي يراد منه ان ينقل بلداننا،، بالمفرد وبالجمع، ولو في صيغ أولية، من أسر تاريخ طويل قديم وحديث من الاستبداد ومن التخلف المزمنين. وفي اعتقادنا فإن المسألة لم تعد، في ظروف عصرنا الحالي، مجرد أمنيات وأحلام. بل هي أصبحت، أو هي تصبح، مسألة مطروحة على جدول أعمال حركة التاريخ، لإيجاد حل لها ولو في أشكال غير مألوفة. وإذا كانت القاعدة الى هذه اللحظة تشير إلى استمرار ظاهرة الاستبداد، المرتبط بالتخلف والمولد له، فإن ذلك لا يعني، ولا يجب أن يعني، إقفال الباب أمام احتمال وقوع حالات تشذ عن القاعدة، من دون أن تلغي، بالضرورة، مفاعيلها جزئياً، إلى حين بروز إمكانيات حقيقية لإلغائها كلياً في زمن لاحق، وهو احتمال حقيقي في رأينا. إذ سيكون من الخطأ الفادح أن نغمض أعيننا عن رؤية ما يجري من تغيرات يضج بها العالم المعاصر في كل الاتجاهات، ما هو منها في أقصى السلبية، وما هو منها مرشح لأن يؤسس لإيجابيات كبرى. فالعولمة القائمة اليوم ليست شراً كلها، على نحو ما يراد ويشاع توصيفها، برغم كثرة ما فيها من شرور. بل هي تحمل الكثير مما يبنى عليه التقدم في الحقبة القادمة، وذلك في اطار مشروع ديمقراطي جديد لتغيير العالم استكمالا في صيغة جديدة معاصرة لمشروع ماركس. وهو ما يتوجب علينا أن نأخذه في الاعتبار في بحثنا الخاص بالتطور المقبل لبلداننا.

إلاَّ أننا لن نجازف، على الرغم من ذلك. والشروط التاريخية الراهنة في بلداننا تفرض علينا التحفظ بالمجازفة . في معالجتنا لما نشهده من تحولات، أو بداية تحولات، في بعض البلدان العربية، بتجاوز الواقع الذي أشرنا إليه آنفاً. وهو واقع عنيد. ذلك ان تجاوز هذا الواقع من شأنه أن يوقعنا في التعسف، الذي لا نريد للأفكار التي سنعرضها في هذه السطور أن تكون واحدة من ضحاياه. وما أكثر ما نشهد في أيامنا هذه من أفكار تسقط الواحدة منها تلو الأخرى في أسر التعسف، قبل أن تسقط مع سواها من مثيلاتها في مكان ناءٍ خارج التاريخ.

أمامنا اليوم أمثلة عن محاولات التغيير تستحق منا أن نتوقف عندها في عدد من البلدان العربية، هي العراق ولبنان والجزائر ومصر والسودان وفلسطين والمملكة العربية السعودية، ولا نستثني سوريا. وهي أمثلة تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، في الشروط التاريخية أولاً، وفي شكل التطور، وفي آلياته وأدواته، وفي مضامينه وفي اتجاهاته. ولعل الأكثر وضوحاً والأكثر تعقيداً والتباساً من بين هذه الأمثلة . وهي مفارقة مثيرة للدهشة ومثيرة للجدل في آن . هو المثل العراقي. وهو ما نود أن نتوقف عنده لنقرأ دلالاته ومعانيه. ولنا عودة للبحث في الأمثلة الأخرى. فماذا في العراق اليوم حقاً من جديد يجعلنا نرى في التطور الحاصل فيه مؤشراً على تغيرات خارج سياق الظاهرة السائدة من الاستبداد وضده، تغيرات تشير إلى أن العراق متجه إلى مستقبل مفتوح على الديمقراطية والتعددية؟ وهل حقاً بإمكان بلد مثل العراق، لا يزال أسير الاحتلال الأجنبي، واسير همجية العنف السلفي وغير السلفي، وأسير حمى التناقضات الداخلية من كل الأنواع وفي مقدمتها التناقضات الطائفية التي غذّاها النظام المباد، هل حقاً بإمكان العراق أن يشق طريقه في اتجاه التغيير الديمقراطي؟

السؤالان حقيقتان ومشروعان. ولا يمكن عدم أخذهما في الاعتبار في سياق بحثنا هذا. لكننا نرى أن من الخطأ الفادح أن نقع في ما وقع فيه، ولا يزال يقع، أصحاب الأفكار والأيديولوجيات العتيقة الثابتة التي لا ترى التطور في الحياة وفي المجتمعات إلاَّ في شروط أيديولوجية محددة وغير قابلة للتغيير والتبدل، وهي شروط لا يأخذ أصحابها في الاعتبار متغيرات العصر وتحولاته، و مفاجآت الأحداث التي لا تأتي دائماً على وفق نسق محدد سلفاً، بل تأتي في كثير من الأحيان على غير موعد وخارج التوقعات. وفي اعتقادنا، فإن حركة التاريخ هي أكثر غنى من أن يوضع لها من خارجها نسق ثابت يحدد لها تفاصيل سيرها، ويرفض بتعسف احتمال حصول تعرجات والتواءات وانزياحات كبيرة وصغيرة في هذه الحركة، تسرع التطور إلى الأمام، في أحيان معينة، وتعيده إلى الوراء لفترة من الزمن في أحيان أخرى.

كان العراق على امتداد ما يزيد عن ثمانين عاماً أسير أنظمة استبداد من أنواع شتى. حتى جمهورية الرابع عشر من تموز كانت لحظة عابرة شديدة الاضطراب، على الرغم مما تحقق فيها من إنجازات. إذ أن العراقيين لم يكونوا، بفعل قرون من الاستبداد العثماني ونصف قرن من الاستبداد الملكي، مهيئين لممارسة حياة طبيعية تستند إلى مؤسسات ديمقراطية وإلى تعددية في الدولة وفي المجتمع. وسبق أن وقعوا في مثل تلك التجربة في عام ١٩٤٨، في أعقاب انتصار الثورة الشعبية بإسقاط معاهدة بورتسموث وإسقاط الحكومة التي وقعتها. إذ عجزوا عن تثبيت انتصارهم بسبب عدم اتفاقهم على ممارسة ديمقراطية تعددية جاءت إليهم بتضحيات كبيرة، فعادت الرجعية الملكية إلى امتلاك زمام المبادرة، وعطلت كل ما كانت قد حققته الثورة الشعبية من إنجاز كبير. ومثل العراق تكرر في بلدان عربية اخرى باشكال مختلفة.

أما جمهورية الاستبداد التي أقامها صدام حسين، وسخر لتأبيد استمرارها في البلاد حزب البعث وأيديولوجيته، فقد كانت الأكثر تعبيراً عن الاستبداد في صورته المعاصرة والأكثر قدرة على خلق قاعدة زبائنيته في المجتمع بشرائحه المختلفة، وفي داخل الدولة ومؤسساتها، من قوات مسلحة ومن قوى أمن ومن مخابرات ومن قواعد حزبية ومن طفيليات متعددة الأشكال والنماذج، تضاف إلى ذلك مبالغة أهل النظام في الاعتماد على طائفة على حساب الطوائف الأخرى والتركيز على القومية الكبرى، القومية العربية، ضد الأقليات القومية، وتحديداً ضد القومية الكردية، وذلك باستعمال كل وسائل القمع بما فيها القنابل الجرثومية.

كل ذلك جعل التغيير في النظام مهمة صعبة. وجعل تغيير النظام من الداخل مهمة مستحيلة. وهو الأمر الذي جعل العالم بعامة، والعالم العربي بخاصة، أنظمة حكم وأحزاباً من انواع شتى، يتعاملان مع الواقع الذي كان قائماً كما لو أنه قدر لا راد له. وهكذا صمت الجميع، وأغمضوا أعينهم عن كل ما كان يجري من قمع ومن قهر مادي وروحي للشعب العراقي، ندر مثيله حتى في أكثر أنظمة الاستبداد المشهورة في التاريخ القديم والحديث. وكان من أكثر الذين صمتوا وأغمضوا الأعين عما كان يجري عدد من القوى السياسية ذات الأيديولوجية القومية، يمينها ويسارها، التي ذهب بعضها إلى حد اعتبار ذلك النظام نموذجاً معاصراً للعداء للإمبريالية! وهي القوى نفسها التي تكثر اليوم من رفع الشعارات المعادية للإمبريالية، بأسم (الأمة) وبالنيابة عن شعوبها، وتدافع عن صدام حسين (الأسير) لدى قوات الاحتلال. وتستمر في الصمت عن جرائمه، وتغيب الحديث عن الديمقراطية. وتعلن دعمها لما تسميه (مقاومة)، وبعض هذه المقاومة هو. بمعنى ما. مقاومة إذ يستهدف قوات الاحتلال معظم ضحايا عملياتها الهمجية هم أبناء الشعب العراقي من المدنيين وعدد من النخب السياسية والثقافية. وبعض هذه العمليات يتم باستهدافات طائفية بغيضة، وكثير منها يستهدف نواتي الجيش والأمن، المؤسستين اللتين يجري إعدادهما للمرحلة الراهنة وللمرحلة التي تلي تحرر البلاد من الاحتلال الأجنبي. وتشير هذه العمليات بوضوح إلى أن أصحابها، من جميع الجهات والاتجاهات، إنما يرمون من ورائها إلى منع انتقال العراق من مرحلتي الاستبداد والاحتلال إلى مرحلة التحرر الحقيقي منهما معا ومن آثارهما.

سقط نظام الاستبداد، بفعل الشروط التي أشرنا إليها، بتدخل خارجي، وهي واقعة لا يكفي أن نعلن رفضنا لها، كمواطنين عرب وكديمقراطيين من كل الجنسيات. بل علينا أن نرى، في آن معاً، الشروط العالمية المعاصرة، والشروط الداخلية عراقياً والإقليمية عربياً التي هيأت لإمكانية حدوث ما حدث في الشكل الذي حدث فيه وفي نتائجه.

وقد صار كل ذلك الآن جزءاً من الماضي. ولذلك فإننا نترك الجدل بشأنه إلى زمن لاحق. فالمهم، الآن، هو أن نتحدث بواقعية عن المرحلة الراهنة التي يذهب العراق من خلالها إلى مستقبله المختلف. وهو مستقبل يريد له العراقيون أن يقترن بإقامة نظام ديمقراطي تعددي، بكل ما يعنيه ذلك وبكل ما يرمز إليه، في شروط العراق الخاصة لا خارج هذه الشروط مما يراد إملاؤه على العراقيين من هنا ومن هناك. إلاَّ أن الديمقراطية والتعددية ليستا مجرد كلمتين يمكن لأي كان أن يستوعب معانيهما ويتعامل ويتفاعل معهما. إنهما ثقافة، في الدرجة الأولى. ولا بد للذي يريد أن يجعل الديمقراطية جزءاً من حياته أن يمتلك ثقافتها، وأن يمارسها بكل صعوباتها، وأن يدفع ثمن افتقاره التاريخي الطويل لها.

هنا، بالذات، تبرز العقد الراهنة التي تواجه انتقال العراق والعراقيين من نظام استبدادي عتيق إلى نظام ديمقراطي جديد. فالمجتمع العراقي هو مجتمع متعدد في مكوناته الدينية والمذهبية والقومية. لكنه، برغم تعدده، لا يزال العراقيون يترددون بالاعتراف بتعدده وبالتعامل معه ومع شروطه بواقعية من أجل تحقيق وحدة مجتمعهم ووحدة بلدهم. وأي تقدم نحو المستقبل يتجاهل هذا الواقع وضروراته وشروطه سيسقط في وسط الطريق. وقد دلت الانتخابات التي جرت، لأول مرة في تاريخ العراق وفي العالم العربي برمته على قاعدة ديمقراطية، أن ثمة مقومات حقيقية لانخراط الشعب العراقي في العملية الديمقراطية، من ضمن الشروط التي أشرنا إليها، وأخذا في الاعتبار النتائج المترتبة في نفوس البشر وفي وعيهم للظلم الذي وقع خلال تاريخ طويل على مجموعات كبيرة دينية وعرقية (الشيعة والأكراد وسائر الأقليات القومية والدينية) والامتيازات التي حظيت بها أقسام من المجتمع (سنية في الأساس وحزبية بعثية وطفيليات من أنواع شتى)، على حساب أقسام أخرى. والذين يستغربون من خارج العراق الصراع الراهن حول المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية والشخصية في تشكيل الحكومة العراقية ينسون، أو يتناسون، أن للمشهد العراقي نماذج وصوراً شبيهة له في بشاعته في كل بلد من بلداننا العربية. ولا نستثني في هذا السياق نماذج الفساد التي يشهدها العراق اليوم على أيدي قوى قديمة وجديدة، في ظل الظروف الصعبة الراهنة، التي لها هي الأخرى شبيهاتها في جميع البلدان العربية.

ومع ذلك فإننا متفائلون. ولا نظن أننا نبالغ إذا ما نحن ذهبنا في هذا التفاؤل إلى الحد الذي نرى فيه العراق يتجه، ولو بصعوبة قصوى وبآلام كثيرة، نحو مرحلة قادمة، تعقب المرحلة الانتقالية الراهنة، مرحلة تقوده إلى مستقبل مختلف بالكامل عن كل تاريخه القديم والحديث. وهو مستقبل كما نراه من بعيد –او كما نحب ان نراه – ستحكم تطوره ديمقراطية تعددية تتخذ صيغة نظام فيدرالي، هو الأول من نوعه في العالم العربي. وإننا لنرى في انتخاب شخصية كردية من نوع جلال الطالباني بتجربته الغنية إلى موقع رئاسة الجمهورية حدثاً بالغ الأهمية. إذ هو، أي الحدث، يضع، أو يؤسس لوضع حد لصراع قديم دفع ثمنه العراق كله، وليس الأكراد وحدهم، ثمناً باهظاً على امتداد عقود طويلة. فهو يشكل شرطاً جديداً لتحقيق وترسيخ وحدة الشعب العراقي، المكون من مجموعات متعددة الأديان والمذاهب والأعراق والقوميات، محكومة بأن تعيش معاً، في ظل الديمقراطية، كشرط وحيد لاتحادها الطوعي ولنضالها الموحد من أجل وطن عراقي حر وشعب عراقي سعيد. وفي مثل هذا الإقرار من قبل العراقيين بوحدتهم في مواجهة مستقبلهم، واعترافهم بعضهم بخصوصيات بعض، وإقرارهم جميعاً بأن انتماءهم الأول، قبل أي انتماء آخر، هو لوطنهم العراق، وفي مثل هذا الاتفاق الأساسي بينهم حول هذه الأمور التأسيسية، يمكنهم أن يتحرروا، في أمد قريب، من وحشين جاثمين على صدر العراق: وحش الاحتلال الأجنبي، ووحش الهمجية المتمثلة بأعمال القتل التي يمارسها ضد العراقيين وضد مستقبلهم الديمقراطي مجرمون قتلة، بعضهم ينتمون إلى كهوف التاريخ باسم الإسلام، والإسلام منهم براء، وبعضهم ينتمون إلى كهوف تاريخ النظام الاستبدادي المباد. وهؤلاء هم صنوف شتى من المرتزقة ومن الطفيليين ومن المجرمين الذين أخرجهم صدام حسين من السجون عندما كان يسلِّم العراق للمحتلين. سلمت يا عراق الرافدين من شر هذين الوحشين الكاسرين.

وكلنا أمل وثقة بولادة الجمهورية العراقية الديمقراطية في أسرع وقت، ولو بهذا الثمن الباهظ الذي تبين أنه لم يكن منه بد.